المحاضرة الثانية:
نشأة وتطور علم الإجرام

من المعلوم انه لا يخلو مجتمع من الخطيئة، على إثر ذلك تعددت الاتجاهات المفسرة لأسباب الجريمة، فأوعزها البعض إلى نفس شريرة في ذات المجرم وأعتبرها البعض أنها ناتجة عن عيوب خلقية، أما البعض الأخر فأرجعها لظروف خارجية عن المجرم، وعلى اثر ذلك تطور علم اجرام على النحو الآتي بيانه:

في العصر الإسلامي

اهتمت الشريعة الإسلامية بأسباب الاجرام ودعت إلى تجنبها، ومن أمثلة ذلك ما ورد في القران الكريم في تجريم الخمر في قوله تعالى:" **يأيها الذين آمنوا إنما الخمر والميسر والأنصاب رجس من عمل الشيطان فاجتنبوه لعلكم تفلحون، إنما يريد الشيطان أن يوقع بينكم العداوة والبغضاء في الخمر والميسر**".

وفي الحديث النبوي قوله(ص):" يا معشر الشباب من استطاع منكم الباءة فليتزوج فإنه أغض للبصر وأحصن للفرج ومن لم يستطع فعليه بالصوم فإنه له وجاء."

وهذا دليل على أن تحريم شرب الخمر أو الزنى جاء لدرىء خطر الوقوع في المعصية، ومن ثم معالجة أسباب الجريمة قبل وقوعها.

وفي عهد الخلفاء الراشدين فقد أسقط عمر بن الخطاب رضي الله عنه حد السرقة في عام الرمادة لعلمه أن الجوع هو الدافع الأساسي للسرقة، وفي عهد علي بن أبي طالب رضي الله عنه، رفع حد جريمة السكر لأنه رأى أنها سبب للكثير من جرائم القذف، وقال في تبرير ذلك:" إنه إذا شرب هذى وإذا هذى قذف."

لكن هناك بوادر لوجود علم الاجرام في العصور القديمة وهذا ما سنوضحه فيما يلي:

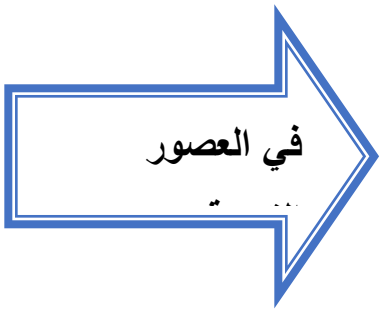

في المجتمعات القديمة كان يثور التساؤل حول سبب إقدام أفراد دون غيرهم على ارتكاب الجريمة، وكان تفسير ذلك وقتئذ يفتقر إلى أي معالجة علمية، حيث ظهر تفسير ديني للجريمة مفاده بأن أرواحا شريرة تتقمص أجساد بعض الافراد وتدفعهم إلى الإجرام، كما ظهر تفسير فلسفي لدى فلاسفة الاغريق (سقراط وأرسطو وأفلاطون) أوعزوا الجريمة إلى عيوب خلقية لدى المجرم، أدت إلى نشوء نفسية مضطربة قادته إلى الانحراف وممارسة سلوكات لا مشروعة.

كما ظهرت تفسيرات أخرى تربط الجريمة بالكواكب وتعلق مصير الانسان بالكوكب الذي كان متسلطا عليه عند ولادته تبعا لما إذا كان كوكبا طيبا أو كوكبا خبيثا.

أما في العصور الوسطى فكتب " **توماس اكوين**" ان شهوات الانسان هي الأصل في اغلب الجرائم، فالإنسان يميل إلى الاجرام لإشباع شهواته، واعتبر **أكوين** أن الفقر هو العامل الأساسي للإجرام.

وفي أواخر القرن السادس عشر تبلورت الأفكار السابقة على يد العالم الإيطالي "**ديلا بورتا**" الذي أصدر كتابا سنة 1586 تحدث فيه عن أسباب الجريمة، وأرجع فيه السلوك الإجرامي إلى صفات خاصة في ملامح الوجه والجبهة وكذا العينين، وأوضح في مؤلفه أن هناك علاقة وطيدة ما بين أجزاء الجسم المختلفة وبين الصفات والطبائع الفردية، وقد أيده في ذلك بعض الفلاسفة اللاحقين مثل **"داروين"** وأوعزها آخرون إلى قصور في نمو الرأس والمخ، لكن لقيت هذه الدراسات عدة انتقادات كونها لم تكن تتسم بالطابع العلمي.

كما نشر " فيلدينج" –وهو قاضي انجليزي– تحقيقا شمل أسباب الزيادة في اللصوصية سنة 1751، ودعم موقفه بطرق لعلاج هذه الظاهرة، ورأى أن أسباب السرقة هو ظهور الترف بين الطبقات الدنيا فعامة الشعب يملكون من المال ما يتيح لهم ارتياد الحانات وأماكن اللهو، الامر الذي سمح لهم بلقاء أشخاص حذقوا الجريمة. أما السبب الثاني فمرده هو" شراب الجن " وما يتركه من آثار رهيبة على الفرد والمجتمع، وأما السبب الثالث فهو "القمار"، والسبب الرابع هو قصور القانون وعجزه عن تحقيق العدالة.

بوادر التفسير العلمي للظاهرة الاجرامية

بدأ التفسير العلمي لظاهرة الجريمة في الثلث الثاني من القرن التاسع عشر، أين أصدر العالم الفرنسي **جيري** كتابا سنة 1833 ونشر أول إحصاء عن الجرائم التي ارتكبت في فرنسا عام 1825، ورد فيه أسباب الجريمة إلى عوامل فردية وعوامل اجتماعية وبيئية، ثم أصدر كتابه الثاني سنة 1864 قارن فيه بين الاحصاء الفرنسي والاحصاء البريطاني، واستخلص أن الجريمة مردها المستوى التعليمي والاجتماعي وكذا الحالة النفسية للجاني، وفي نفس هذه المرحلة، أصدر العالم البلجيكي" **كتلييه"** كتابا بين فيه مدى تأثر الجريمة بعوامل مختلفة كالسن والجنس ومستوى المعيشة معتمدا في ذلك على الدراسة الإحصائية.

وفي العصر الحديث توالت التفسيرات المختلفة للسلوك الاجرامي تباعا، واهتم الكثير من العلماء بتفسير الظاهرة الاجرامية، حيث اتجهت أبحاث العلماء في النصف الثاني من القرن التاسع عشر إلى دراسة شخصية المجرم، أين ظهرت المدرسة الوضعية التي تزعمها الطبيب الإيطالي" **سيزار لومبروزو"** الذي مكنته خدمته في الجيش الإيطالي من إجراء البحوث اللازمة التي كانت هي الأساس في بلورة نظريته الشهيرة التي ضمنها في كتابه" **الإنسان المجرم"** حيث أوضح فيه النتائج التي توصل إليها عند تفسيره للظاهرة الإجرامية، ويمكن تلخيص هذه النتائج في أن هناك صفات مشتركة بين الافراد المنحرفين يتميزون بها عن غيرهم، وأن هذه الصفات تدل على الهمجية والبدائية انتقلت إليهم بالوراثة عبر القرون وأنها تتمثل في شذوذهم من الناحيتين العضوية والنفسية معا، حيث أطلق على المجرم الذي يحمل هذه الصفات مصطلح المجرم بالفطرة.

لكن نظرية سيزار لومبروزو تعرضت للنقد من جانب تركيزها على شخصية المجرم وإغفال تأثير العوامل الاجتماعية في السلوك الاجرامي، فضلا عن تأثيرها في نفسية المجرم وعاداته وطباعه.

وأمام كل هذه الانتقادات حاول تلميذه "جاروفالو" إنقاذ نظريته بأن أضاف إلى التكوين الجسمي والنفسي المعيب لدى المجرم، عوامل أخرى تكمن في الظروف الاجتماعية التي تتفاعل محدثة السلوك الاجرامي.

وأضاف إلى ذلك تلميذه الآخر" فيري" تفسيرا للظاهرة الاجرامية والذي يكمن في أن الجريمة تقع نتيجة تفاعل بين شخصية المجرم والظروف الطبيعية والاجتماعية التي يعيش فيها، فإذا اجتمعت هذه العوامل وقعت الجريمة لا محالة.

في العصر الحديث

النظرية الوضعية

- **سيزار لومبروزو** (1836-1909)، أستاذ إيطالي للطب الشرعي والعصبي، أصدر كتابه المشهور" الانسان المجرم" سنة 1876 الذي يقسم فيه المجرمون إلى خمس فئات: - مجرم بالفطرة- المجرم المجنون- المجرم بالعادة- المجرم بالصدفة- المجرم بالعاطفة.

- **أنريكو فيري** (1857-1929)، هو عالم جنائي واجتماعي، أضاف على جانب العوامل الأنثروبولوجيا المرتبطة بالجاني عوامل اجتماعية لارتكاب الجريمة، وهو صاحب "قانون الكثافة الجنائي" الذي نص عليه في كتابه " علم الاجتماع الجنائي"، الذي مفاده أنه إذا توفرت ظروف اجتماعية معينة مع ظروف شخصية، فلا بد من أن تنتج عن ذلك نسبة معينة من الجرائم.

- **جاروفالو** (1851-1934)، يفسر الظاهرة الاجرامية باعتبارات متصلة بالتكوين النفسي والخلقي للجاني، واقترح طائفة من التدابير الوقائية التي تتناسب كل صنف من الجناة، غايتها حماية المجتمع وتقويم سلوك الجاني.

ما يلاحظ أن اسهامات علماء الاجرام في العصر الحديث ساهمت إلى حد كبير في إرساء دعائم وأسس علم الاجرام حتى أصبح علما مستقلا بذاته.

وفي عصرنا الحالي فلقد اهتمت منظمة الأمم المتحدة ببحث السلوك الإجرامي وطرق مكافحة الجريمة بعد تأسيس قسم الدفاع الاجتماعي، ودأبت على عقد مؤتمرات منع الجريمة والعدالة الجنائية وذلك كل خمس سنوات، وقد كان لهذه المؤتمرات الدور الفعال والملموس في

تطوير طرق مكافحة الجريمة والاهتمام بالسجناء في اطار تطبيق سياسة إصلاح السجون، واستحداث طرق جديدة للوقاية من الجريمة التي تطورت طرديا مع العولمة والانفتاح العالمي مع التطور الحاصل في تكنولوجيات الإعلام.